

يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 11 فبراير 2018

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

تحسن الأوضاع التجارية بأقوى وتيرة في خمسة أشهر

دبي، 11 فبراير، 2018:

أشارت بيانات الشهر الأول من 2018 إلى زيادة نمو القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي. ارتفع مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب معدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من مستوى شهر ديسمبر الأدنى في 14 شهرًا (54.7 نقطة) إلى 56.0 نقطة في شهر يناير. وأشارت القراءة الأخيرة إلى أقوى معدل تحسن في خمسة أشهر.

أما حسب القطاع، فقد سجل قطاع الجملة والتجزئة (الذي سجل مؤشره 56.1 نقطة) أفضل أداء، يليه قطاع السفر والسياحة (55.7 نقطة) وقطاع الإنشاءات (55.2 نقطة) على التوالي. وسجلت الفئات الثلاثة نموًا أقوى من شهر ديسمبر.

تشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط يشهد تراجعًا بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 نقطة إلى عدم حدوث تغيير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

في إطار تعليقها على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بنك الإمارات دبي الوطني:

"يشير الارتفاع الذي سجله مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد في دبي إلى بداية قوية في العام 2018، وذلك على الرغم من أن البدء بتطبيق ضريبة القيمة المضافة قد أدى إلى ضغوط متصاعدة على أسعار المدخلات والمخرجات. وبصورة خاصة، سجل قطاع الإنشاءات أداءً قوياً في شهر يناير، ما يدعم رؤيتنا بخصوص الدور الهام لهذا القطاع كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في دبي خلال العام الجاري."

النتائج الأساسية

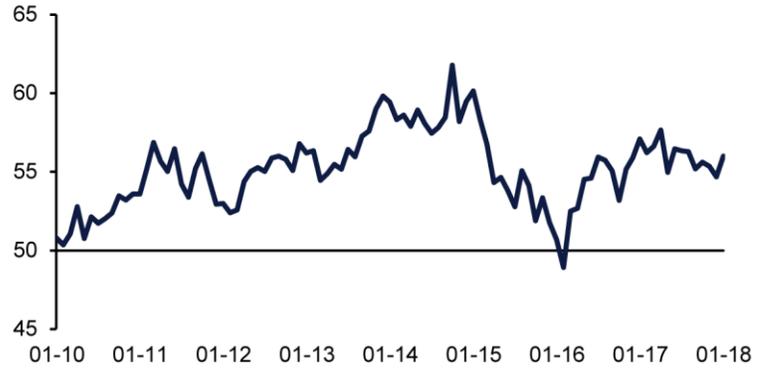
- مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي يرتفع من 54.7 نقطة في شهر ديسمبر إلى 56.0 نقطة في شهر يناير
- أقوى نمو للتوظيف في أكثر من عامين
- طرح ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى أسرع تضخم في أسعار مستلزمات الإنتاج منذ شهر أكتوبر 2011

النشاط التجاري والتوظيف

ذكرت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط العاملة في دبي أنها شهدت أسرع نمو في **النشاط التجاري** منذ شهر يوليو 2017. علاوة على ذلك، فقد كان معدل التوسع أقوى من المتوسط العام للسلسلة (منذ شهر يناير 2010). أما على مستوى القطاعات، فقد أشارت شركات الإنشاءات إلى أسرع معدل زيادة في الإنتاج خلال فترة الدراسة الأخيرة، يليها مباشرة قطاع الجملة والتجزئة.

وشهد شهر يناير **خلقًا للوظائف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط** للشهر الحادي عشر على التوالي. علاوة على ذلك، تسارع معدل النمو إلى أقوى مستوى منذ شهر نوفمبر 2015.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي
يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

توقعات النشاط التجاري والأعمال الجديدة الواردة

اتساقًا مع ما شهدته النشاط الإجمالي، ارتفع **حجم الأعمال الجديدة** للشهر الثالث والعشرين على التوالي في شهر يناير. وعلى عكس ما شهدته الإنتاج، فقد تراجع معدل النمو مرة أخرى ووصل إلى أضعف مستوياته منذ شهر أكتوبر 2016.

ورغم الانكماش المستمر في نمو الأعمال الجديدة، ظلت **توقعات النشاط التجاري** إيجابية بقوة بشكل عام خلال شهر يناير. وتحسن مستوى الثقة للشهر الثاني على التوالي وكان الأعلى منذ شهر ديسمبر 2016. وكان التفاؤل التجاري هو الأقوى في قطاع الإنشاءات.

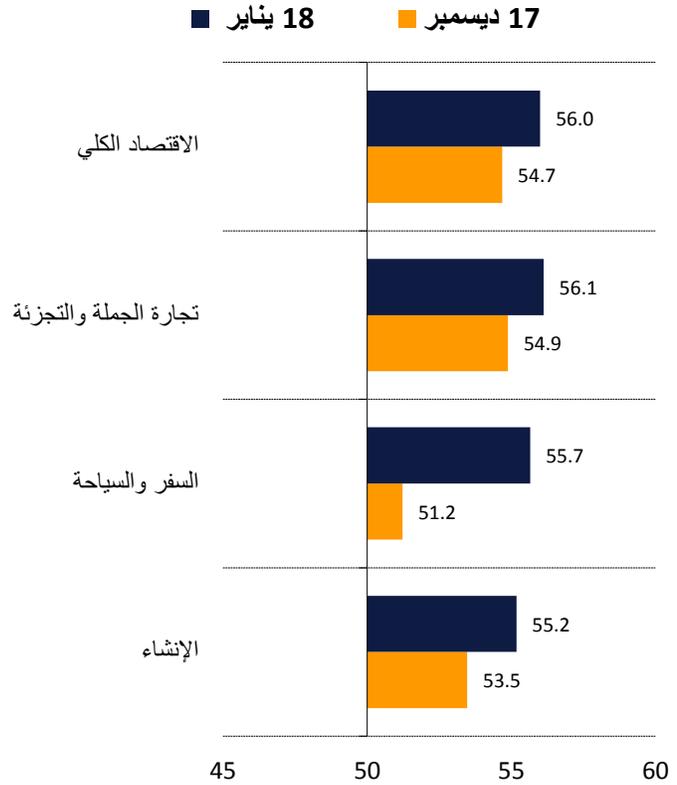
تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط أسعار المنتجات

أشارت بيانات شهر يناير إلى زيادة حادة في **متوسط أعباء التكلفة في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي**، وربط كثير من الشركات بينها وبين طرح ضريبة القيمة المضافة. وتسارع معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج بشكل ملحوظ ووصل إلى أعلى مستوياته منذ شهر أكتوبر 2011. وجاءت الزيادة الأخيرة لتمدد فترة تضخم التكاليف الحالية إلى 23 شهرًا. وسجلت القطاعات الثلاثة المشمولة بالدراسة جميعها معدلات تضخم حادة في أسعار مستلزمات الإنتاج في الفترة الأخيرة.

ارتفعت **أسعار المبيعات في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي** بأسرع وتيرة في ثلاث سنوات خلال شهر يناير، وهي مرتبطة أيضًا بضرريبة القيمة المضافة. وكانت هناك زيادة قياسية في أسعار المبيعات بقطاع الجملة والتجزئة. وكان تضخم أسعار المنتجات في

قطاع الإنشاءات مطابقًا تقريبًا لمستوى شهر ديسمبر القياسي المرتفع. على العكس من ذلك، لم تتغير أسعار المنتجات في قطاع السفر والسياحة بشكل عام في شهر يناير مقارنة بالوضع منذ شهر.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع
يُنصَحَل موسميًا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 11 مارس 2018 الساعة 08:15 ص (بتوقيت دبي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

تميم القنطار
أصداء بيرسون-مارستيلر
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +9714 4507600
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة

Markit
هاتف: +44 207 260 2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي TM، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض تقرير المؤشر الاقتصادي لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشراً مدرء المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 31 ديسمبر 2017 بلغ مجموع أصول المجموعة 470.4 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 128 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية، ومساهمها رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك. وحصد بنك الإمارات دبي الوطني جائزة "مؤسسة العام للخدمات المالية الأكثر ابتكاراً" خلال حفل توزيع جوائز الابتكار العالمية "بي إيه آي" 2017.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 230 فرعاً إضافة إلى 1040 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100" الذي تعده "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والحزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة والهند ولديها مكاتب تمثيلية في الصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والامناء في دولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع الاستراتيجيات الحكومية للدولة بما في ذلك المعرفة المالية ودمج أصحاب الهمم ضمن إطار منصتها الشاملة "معاً بلا حدود" #TogetherLimitless. إضافة إلى ذلك، فإن مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني هي الشريك المصرفي الرسمي لمعرض إكسبو 2020 دبي.

للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من شركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2018. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول حقوق الملكية الفكرية لمؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي إلى مجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير تعتبر IHS Markit علامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Limited.